4
آذار - 2022

# IRAQCOPY

## Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مركز غداً لادارة الصراع وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

- اختبار جديد للديمقراطية والاستقرار في العراق
- كيف دفعت المملكة العربية السعودية العراق إلى أحضان إيران
- لماذا فشل مقتدى الصدر باصلاح العراق

غداً
Tomorrow
لإدارة الصراع

# IRAQCOPY
## Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مركز غداً لادارة الصراع
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق


IRAQCOPY Iraq In Global Think Tanks

فريق التحرير

**عباس راضي العامري**
**د. نصر محمد علي**
**د. كرار انور البديري**
**فيصل الياسري**

+9647905400123 ghadncenter@gmail.com

# اختبار جديد
# للديمقراطية والاستقرار في العراق

الكاتب:

**نوكس تايمز وسرحنج حماسعيد**

المصدر:

**معهد السلام الأمريكي (USIP): وهو مركز بحثي ممول من قبل الكونغرس الأمريكي وتشرف وزارة الخارجية الأمريكية على إدارته.**

https://www.usip.org/publications/03/2022/new-test-iraqs-democracy-and-stability

التاريخ:

**7 اذار 2022**

ترجمة:

**مركز غدا لإدارة الصراع - د. كرار أنور البديري**

ملخص تنفيذي: إن تشكيل عراق أكثر استقرارا وسلاما - والاستجابة للمطالب الشعبية 2019-2020 حول حكم ديمقراطي وخاضع للمساءلة - سيتطلب شمولاً أكمل للأقليات العرقية والدينية في العراق. بالرغم من إن انتخابات تشرين 2021، كانت الأنظف من الناحية الفنية منذ العام 2005، وأسهمت في خسارة الأحزاب المتحالفة سياسياً مع إيران لمقاعدها، إلا إنها تركت العديد من الأقليات العرقية والدينية في العراق تشعر بالحرمان من حقوقها. لاسيما وإن الأقليات العراقية القديمة آخذة في الانكماش بشكل كبير. حيث شهدت انتخابات2021 قيام المجموعات الأكبر بإساءة استخدام القانون الجديد للانتخابات للسيطرة على مقاعد الأقليات. مثلا شكل فوز حركة بابليون بأربعة مقاعد من خمسة مخصصة للمسيحيين، مفاجئة للمجتمع المسيحي والمراقبين الدوليين. إن الانتخابات أوضحت ما كانت تقوله الأقليات في أن الأحزاب الأكبر تأخذ صوتهم وتصويتهم. ونظرا لأن الأقليات في العراق التي تتعرض للتعنيف في الوقت الذي لاتزال تكافح من اجل التعافي من مرحلة ما بعد داعش- وبناء حكم ديمقراطي أكثر استقرارًا فإن الخطوة الحيوية ستكون للحكومة العراقية الجديدة وذلك لضمان التمثيل الحقيقي للأقليات في الحكم والحكومة. إذ تشعر الأقليات في العراق بالعجز وعدم الأمان وسط عدم الاستقرار في العراق - وعدم اليقين بشأن مستقبلهم. وقد تكون هناك حاجة إلى المزيد من الإصلاح الانتخابي. إذ إن نوعية الديمقراطية في العراق ونسيج ثقافته المتنوعة على المحك.

تهدد الأزمة المفاجئة حول روسيا المعايير الديمقراطية وأسواق الطاقة في جميع أنحاء العالم، مما يزيد من الحاجة الملحة لتحقيق الاستقرار في العراق، بوصفه خامس أكبر منتج للنفط في العالم. ومع ذلك، بعد خمسة أشهر من الانتخابات العراقية التي أجريت ردًا على الاحتجاجات الحاشدة ضد الحكم غير الفعال، لا تزال الأحزاب السياسية العراقية تواجه طريقا مسدودا بشكل خطير في الجهود المبذولة لتشكيل الحكومة الجديدة.

إن تشكيل عراق أكثر استقرارا وسلاما - والاستجابة للمطالب الشعبية 2019-2020 حول حكم ديمقراطي وخاضع للمساءلة - سيتطلب شمولاً أكمل للأقليات العرقية والدينية في العراق. ومع ذلك، فإن الآفاق لا تزال غير واضحة. فالأقليات العراقية تراقب عن كثب، لأن مستقبلهم يعتمد على ذلك.

عكست انتخابات تشرين الأول في العراق الآثـار الإيجابية للحركة الاحتجاجية التي قادها الشباب وأجبرت البرلمان العراقي في العام 2020 على إقرار قانون الانتخابات، الأمر الذي سهل انتخاب المستقلين. **ويتفق المراقبون العراقيون والدوليون بشكل عام على أن الانتخابات كانت الأنظف من الناحية الفنية منذ عام 2005-** ويرجع ذلك في جزء كبير منه إلى لجنة الانتخابات الجديدة والمراقبة الدولية المهمة. وعليه **كانت إحدى نتائج تلك الانتخابات هي أن الأحزاب المتحالفة سياسياً مع إيران قد خسرت مقاعدها**.

بشكل منفصل، **تركت الانتخابات العديد من الأقليات العرقية والدينية في العراق تشعر بالحرمان من حقوقها**. في حين أن قانون الانتخابات الجديد يمنح مقاعد برلمانية للأقليات، إلا أحكامه مكنت الفصائل السياسية الأكبر من السيطرة على تلك المقاعد، مما أدى فعليًا إلى تهميش الأقليات الذين يهدف القانون إلى تعزيز تمثيلهم الانتخابي. ولكن يمكن للحكومة التي لا تـزال قيد التشكيل أن تخفف من هذه المشكلة بالتعيينات والسياسات لتعزيز أصوات الأقليات، لكن لا يزال من غير الواضح ما إذا كانت ستهتم بفعل ذلك.

## التنوع في الديمقراطية: مهمة العراق الاستثنائية

إن دمج الأقليات في النظام الديمقراطي العراقي يعد مهمة معقدة نظرا للتنوع الديني المذهل في العراق. إذ يعد العراق موطن الديانات القديمة مثل اليزيدية والزرادشتية كما يعد أيضا مهدا للديانة اليهودية والمسيحية. يقول علماء الدين إن أهوار العراق الجنوبية الخضراء هي مصدر الإلهام التاريخي للرواية التوراتية عن جنة عدن. كما يستضيف

IRAQ COPY

العراق طوائف من ديانات أخرى في الشرق الأوسط مثل- الشبك والصابئة المندائيون والكاكائية والبهائيون- وحتى الغالبية المسلمة في البلاد هي متنوعة في ظل وجود فرعين كبيرين للإسلام، سني وشيعي، يعود تاريخهما إلى قرون.

ومع ذلك، **فإن الأقليات العراقية القديمة آخذة في الانكماش بشكل كبير**. إذ ما يزال البعض يواجه هجمات عنيفة من قبل تنظيم داعش أو جماعات مسلحة أخرى، ولا يزال الكثيرون يعيشون في مخيمات، ونزحوا من منازلهم، ومعظمهم يكافحون من أجل البقاء اقتصاديا. فقد أدت موجات الهجرة إلى خفض عدد السكان المسيحيين في العراق من 1.5 مليون في عام 2003 إلى ما يقدر بنحو 250 ألفًا أو أقل - كما فر العديد من اليزيديين والكاكائيين من العراق. لذلك تعد مسألة تعزيز تمثيل الأقليات في الحكومة العراقية أمر ضروريا لحل هذه المشاكلات.

لقد عزز دستور البلاد لعام 2005 جهود العراقيين لتعكس هذا التنوع الديني في البرلمان. بالمقابل خصص قانون الانتخابات لعام 2020 تسعة مقاعد للمسلمين غير السنة مقسمة بين الأديان والمناطق. حيث تم تخصيص خمسة من هذه المقاعد للمسيحيين، وواحد مخصص لكل من اليزيديين والشبك والصابئة المندائيين والأكراد الفيليين (وهم مسلمون شيعة عموما). فضلا عن ذلك، تم حجز ربع المقاعد في البرلمان للنساء، بما في ذلك مقعد مخصص في كل دائرة انتخابية (فيما يسمى بالكوتا).

وعلى الرغم من عدم ممارسة هذا النظام في الولايات المتحدة، إلا إن حجز المقاعد للنساء أو الأقليات المحددة هو طريقة تستخدمها العديد من البلدان لضمان تمثيل الأقليات في أعلى هيئة لسن القوانين وإعطاء مجتمعاتهم صوتًا في البرلمان مع تسهيل إمكانية وصولهم إلى صانعي السياسات.

## حالة الحرمان من الحقوق

شهدت انتخابات 2021 في العراق قيام المجموعات الأكبر بإساءة استخدام القانون الجديد للسيطرة على مقاعد الأقليات. **في العراق، يمكن لأي ناخب – سواء كان من الأقلية أو غير ذلك - التصويت لمرشح الأقلية، وهو بند يضعف قدرة المجتمعات الصغيرة على اختيار ممثليها**. فقد شكل القانون الانتخابي الجديد دوائر انتخابية صغيرة في كل محافظة، لكن هذا لم يحل المشكلة. إذ تم دمج المجتمعات المحلية الغنية بالأقليات مع مناطق أخرى لتشكيل دوائر انتخابية أعطت ميزة للأحزاب الأكبر من غير الأقليات. وعلى نحو فعال، فازت المجموعات

السياسية الأكبر بمقاعد إضافية عن طريق ضم أعضاء الأقليات إليها ثم دعمهم كمرشحين لمقاعد الأقليات المحجوزة. وبهذه الطريقة، يعمل المرشحون الفائزون على تعزيز مصالح الأحـزاب السياسية الأكبر ولا يُشجعون على إعطاء الأولوية لاحتياجات المجتمع المحلي للحصول على خدمات أفضل أو حقوق متساوية.

فعلى سبيل المثال فازت حركة بابليون -وهي فصيل مسيحي في محافظة نينوى- بأربعة من المقاعد الخمسة المخصصة للمسيحيين في محافظة نينوى. كما تعد حركة بابليون نتاج لجماعة مسلحة محلية، تسمى كتائب بابليون وهي جزء من قوات الحشد الشعبي العراقية. ويعرف كاتبوا التقرير قوات الحشد الشعبي بانها: «طيف من الجماعات المقاتلة الطائفية، وكثير منها على صلة بإيران، والتي حاربت تنظيم داعش بعد سيطرته على جزء كبير من العراق في العام 2014».

يقود كل من حركة وكتائب بابليون ريان الكلداني، وهو مسيحي كلداني عاقبته الولايات المتحدة لارتكابه انتهاكات لحقوق الإنسان في العام 2019 بموجب قانون ماغنيتسكي العالمي(Global Magnitsky Act). كما تتمتع كتائب بابليون وحركتها السياسية بدعم من تحالف الفتح، وهو تحالف سياسي من الجماعات المدعومة من إيران في إطار قوات الحشد الشعبي.

لقد شكل فوز حركة بابليون بأربعة مقاعد من خمسة مخصصة للمسيحيين، مفاجئة للمجتمع المسيحي والمراقبين الدوليين، وعليه أعلن القادة المسيحيون العراقيون أن الكلداني ومنظماته لا يمثلون مسيحيي العراق. بينما ذهبت سبعة أحزاب مسيحية أخرى إلى أبعد من ذلك، ودعت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق إلى إعادة فرز الأصوات، ووصفت النتيجة بأنها «مريبة. « وأشار بيانهم إلى أن النتيجة تضع «مصير جميع المسيحيين في العراق ... في يد حزب سياسي واحد».

من المؤكد أن حقيقة خسارة الأحـزاب المسيحية القديمة لا تعني بالضرورة تزوير الانتخابات. لكن المسيحيين والشبك واليزيديين يقولون: **«إن الانتخابات أوضحت ما كانوا يقولوه طوال الوقت - أن الأحزاب الأكبر تأخذ صوتهم وتصويتهم»**. إذ تُظهر البيانات المأخوذة من مشروع بحثي لمعهد السلام الأميركي تحت إطار مرصد النزاع وإعادة الاستقرار في العراق، أن المجتمعات الغنية بالأقليات في محافظة نينوى كانت لديها ثقة منخفضة في انتخابات تشرين الأول 2021. إذ قال ما يقرب من 70 بالمائة من التجمعات السكانية في منطقتي الحمدانية وسنجار، و53 بالمائة في قضاء تلعفر، إن الانتخابات لا تمثلهم إلا «قليلاً أو لا تمثلهم

IRAQ COPY

على الإطلاق». وبالمثل أعرب المشاركون عن ثقتهم المنخفضة في أن الانتخابات ستترجم توقعات الناس إلى تغيير إيجابي.

**البحث عن حل**

**نظرا لأن الأقليات في العراق التي تتعرض للتعنيف، في الوقت الذي لاتزال تكافح من اجل التعافي من مرحلة ما بعد داعش**- وبناء حكم ديمقراطي أكثر استقرارًا - فإن الخطوة الحيوية ستكون للحكومة العراقية الجديدة وذلك لضمان التمثيل الحقيقي للأقليات في الحكم والحكومة. تُظهر البيانات البحثية لمعهد السلام الأميركي **منذ العام 2018 أن هذه المهمة لم تُنجز - وربما تكون انتخابات أكتوبر 2021 قد أعادتها إلى الوراء أكثر**.

تشعر الأقليات في العراق بالعجز وعدم الأمان وسط عدم الاستقرار في العراق - وعدم اليقين بشأن مستقبلهم. إذا لم تتم معالجة هذا المزيج المركب من المشكلات، فسوف يؤدي ذلك إلى موجات جديدة من الهجرة كلما فتحت البلدان في أوروبا وأمريكا الشمالية أبوابها أمام المهاجرين.

مهما كانت آليات الاستجابة ، فقد أظهرت بيانات معهد الولايات المتحدة للسلام باستمرار منذ عـام 2018 أن البرلمان والحكومة الفيدرالية وحكومة إقليم كردستان ومجالس المحافظات بحاجة إلى الاستجابة لحوكمة الأقليات واحتياجاتها الاقتصادية والأمنية والاجتماعية.

على المدى الطويل، قد تكون هناك حاجة إلى المزيد من الإصلاح الانتخابي. إذ إن نوعية الديمقراطية في العراق ونسيج ثقافته المتنوعة على المحك. بينما تحاول الديمقراطيات في جميع أنحاء العالم تعزيز الديمقراطية والسلام في مواجهة الحرب الجديدة في أوروبا والانقلابات المتتالية في منطقة الساحل الأفريقي، فإن تعزيز الدافع الديمقراطي للعراق، الذي انعكس في حركة الاحتجاج والانتخابات الأخيرة، سيكون مكسبًا ثمينًا.

**الملاحظات والتوصيات:**

1. يعمل نوكس تامس (Knox Thames) كخبير زائـر في معهد السلام الأمريكي وكجزء من فرق المعهد التي تركز على الدين والمجتمعات في الشرق الأوسط. قبل انضمامه الى معهد السلام عمل نوكس لمدة 20 عاما في وزارة الخارجية الأمريكية عبر إدارتين كمستشار خاص للأقليات الدينية في الشرق الأدنى وجنوب ووسط آسيا. وقاد نوكس في العام 2015 جهود وزارة الخارجية لمعالجة

IRAQ COPY

وضع الأقليات الدينية في هذه المناطق. كما عمل نوكس سابقا في اللجنة الأمريكية للأمن والتعاون في أوربا - المعروفة أيضًا باسم لجنة هلسنكي- وكذلك مع المفوضية الأمريكية للحرية الدينية الدولية، وهو يعمل حاليا كزميل أقدم في معهد المشاركة العالمية(The Institute for Global Engagement). اما سرهنك حما سعيد (Sarhang Hamasaeed) فهو عراقي كردي يعمل مديرا لبرامج الشرق الأوسط في معهد للسلام الأمريكي (USIP) في واشنطن وبالأخص البرامج الخاصة في العراق وسوريا واليمن، وقد عمل حما سعيد في العراق على عمليات الحوار والمصالحة واستقرار ما بعد الصراع، والأقليات العرقية والدينية لاسيما بعد القضاء على كيان داعش الإرهابي، وقد عمل حما سعيد سابقا كعضو في فريق العمل المعني بمستقبل العراق ومجموعة عمل إعادة بناء المجتمعات، وكلاهما مبادرتان من قبل مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط التابع للمجلس الأطلسي. كما شغل سابقا نائب المدير العام في مجلس وزراء حكومة إقليم كردستان العراق (2008-2009).

2. ينظر كاتبوا التقرير الى العراق وفق نظرة انقسامية ضيقة، فهم يقسمون الواقع الاجتماعي في العراق من منطلق المجموعات الأكبر والمجموعات الأصغر، لاسيما وان العراق لا يشهد تمييزا شعبيا أو سياسيا بين الأقليات، وإن التعنيف الذي تعرضت له الأقليات في العراق جاء بسبب وحشية كيان داعش الإرهابي تجاه جميع العراقيين بما فيهم الأقليات.
3. إن ترويج التقرير لفكرة سياسات الاستحواذ على السلطة من قبل المجموعات الأكبر وتهميش وأبعاد المجموعات الأصغر مثل المسيحيين، يراد بها تجديد الدعوات لإيجاد وضع خاص للمسيحيين والأقليات الأخرى في سهل نينوى، وهو الملف الذي كان مهتم به بشكل شخصي نائب الرئيس الأمريكي السابق مايك بنس.
4. بالرغم من الجهود الداخلية العراقية: البرلمانية والحكومية لضمان حقوق الأقليات في العراق، إلا إنها تواجه عجزا في التسويق على المستوى الإقليمي والدولي.
5. تبرز الحاجة لتسليط الضوء على الجهود العراقية الضامنة لحقوق الأقليات، مع العمل على إيجاد معالجات داخلية للأقليات التي تتعرض للمضايقات إن وجـدت، لتفادي جلب الانتباه الدولي

IRAQ COPY

للأقليات تحت شعار «التهميش»، وضمان التناغم الاجتماعي مع الأقليات.

6. تعد منطقة سهل نينوى مركز استقطاب غالبية الأقليات العراقية، ومن شأن دعوات التهميش للأقليات أن تلفت الانتباه الدولي إليها، الامر الذي يعرض شؤون هذه المنطقة للتدويل وهو أمر في غنى عنه العراق. لذلك من الأهمية بمكان الالتفات لوضع الأقليات في هذه المنطقة مع العمل على تخصيص موارد مالية في موازنة محافظة نينوى تكون أكثر استجابة لمتطلبات منطقة سهل نينوى.
7. إن منح دور أكبر للأقليات في الحياة السياسية في العراق من شأنه أن يخفف الشعور الحاصل بالتهميش، لاسيما وإن استحداث لجنة في مجلس النواب العراقي تعنى بشؤون الأقليات (لجنة شؤون الاقليات) من شأنها أن تمنح دورا أكبر للأقليات لمعالجة شؤونها وإيجاد السياسات المناسبة تحت قبة البرلمان العراقي، وبعيدا عن التدويل الخارجي.

# كيف دفعت المملكة العربية السعودية العراق إلى أحضان إيران

الكاتب:

**بقلم: كاثرين هارفي**

أستاذ مساعد في برنامج الدراسات الأمنية في جامعة جورج تاون وتحمل درجة الدكتوراه في من جامعة الملك في لندن، وهي مؤلفة كتاب نبوءة تحقق ذاتها: النضال السعودي من أجل العراق، وعملت سابقاً بوصفها مسؤول استخبارات في البحرية الأمريكية.

المصدر:

https://www.lawfareblog.com/how-saudi-arabia-pushed-iraq-arms-iran

التاريخ:

**13 شباط 2022**

ترجمة:

**مركز غدا لإدارة الصراع - د. نصر محمد علي**

خلاصة تنفيذية
توجه الدراسة نقداً إلى نهج المملكة العربية السعودية حيال العراق عادة إياه سبباً مباشراً في دفع العراق صوب إيران، ولاسيما في ولايتي رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي الأولى والثانية، بناءاً على معلومات مضللة استقتها من بعض القيادات السياسية العراقية المناوئة للمالكي آنذاك.

بعد مايقرب من 20 عاماً على غزو العراق، وأكثر من 10 سنوات على الانسحاب الأمريكي بصيغته الأولية، باتت السردية النمطية لحرب العراق راسخة الآن، وهي: ان الرئيس جورج دبليو بوش قد أمر بالغزو متوقعاً العثور على أسلحة الدمار الشامل وطامحاً إلى إقامة ديمقراطية في الشرق الأوسط. وسرعان ما اندلعت حركات تمرد سنّية وشيعة، بتسهيل من سوريا وإيران. وصل الشيعة العراقيون إلى السلطة وانجرفوا بعيداً عن العالم العربي لينجذبوا صوب طهران. وبات نوري المالكي، الذي يعد حليفاً طائفياً لإيران، رئيساً للوزراء ليوطد مكانة العراق في محور إقليمي إيراني، وبعد انسحاب الولايات المتحدة عام 2011، انتفض السنّة العراقيون ضد المالكي، الأمر الذي أتاح فرصة لتنظيم الدولة الإسلامية للسيطرة على ثلث البلاد في نهاية المطاف.

وفي غضون ذلك، لاتكاد المملكة العربية السعودية في تظهر معظم روايات حرب العراق. وفسر المعلقون القلائل الذين ذكروها على نحو عابر، أن الملك الراحل عبد الله كان يحتقر المالكي ومن ثم رفض التدخل. لقد ساهم عدم حضور السعودية في العراق – لم يبدأ السعوديون بالتدخل إلا بعد وفاة عبد الله في العام 2015- في خلق انطباع واسع النطاق مفاده بان السعوديين لم يكن لهم نفوذ يذكر في تلك السنوات.

بيد أن سردهم للأحداث كان، بكل بساطة، خاطئاً.

أولاً، **من المهم الإشارة إلى أن المالكي لم يكن موالياً لإيران**. وفيما لم يكن مثلاً أعلى للفضيلة- فبوصفه رئيساً للوزراء كان استبدادياً وغالباً ماتولى مناصب طائفية للغاية- بيد أنه كان وطنياً عراقياً. والمفارقة، أن زلماي خليل زاد، سفير الولايات المتحدة في بغداد آنذاك، أيد بهدوء محاولة المالكي الأولى لرئاسة الوزراء لأنه عد المالكي، من بين المرشحين المحتملين، سيحظى بمقبولية أكبر من جانب جيران العراق العرب. وقد حارب المالكي نظام صدام حسين من داخل إيران خلال الثمانينيات من القرن الفائت، حاله حال معظم الاسلاميين الشيعة الذين تولوا مناصب في السلطة في عراق مابعد 2003. **غير أن مدة بقاءه هناك جعلته يشعر بالمرارة حيال الجمهورية الإسلامية التي تلاعبت بأعضاء من حزب الدعوة وحتى قتلتهم**. وعد العديد من أعضاء حزب الدعوة أنفسهم جماعة عراقية بالمنفى، وليسوا أداة إيرانية. وفي نهاية ذلك العقد، غادر المالكي إيران متوجهاً إلى سوريا، حيث ظل هناك حتى الغزو عام 2003. **وذكر لي صحفي لبناني تعامل مع المالكي في تلك السنوات بمدى كره المالكي لإيران في ذلك الوقت.**

واشترط خليل زاد على المالكي من أجل دعمه أن يوافق، بوصفه رئيساً للوزراء، ان يتعامل مع العالم العربي ولاسيما المملكة العربية السعودية، وسافر المالكي إلى المملكة في أول رحله له إلى الخارج بوصفه رئيساً للوزراء في تموز / يوليو عام 2006. ولكن يبدو على الأرجح ان المالكي كان سيعطي الأولوية للانخراط مع السعودية حتى لو لم يكن قد وعد خليل زاد. وكما أوضح لي مسؤول أمريكي تعامل مع المالكي في ذلك الوقت، **أن «المالكي لم يكن موالياً لإيران». لقد فهم الحاجة لموازنة النفوذ الإيراني. وقد فهم أن المملكة العربية السعودية كانت العنوان الأول للقيام بذلك.** وقد أخبرني المالكي بنفسه أنه اختار المملكة العربية السعودية كأول رحلة له إلى الخارج لأنه يعتقد أن رمزية زيارة رئيس وزراء عراقي شيعي لوسط العالم العربي السنّي ستساعد في تهدئة المد الطائفي المتصاعد في العراق. وروى لي سامي العسكري، أحد المقربين من المالكي، أن المالكي اختار السفر إلى المملكة العربية السعودية لأنه أراد الإشارة إلى العراق، في جوهره، دولة عربية.

واستقبلت القيادة السعودية المالكي استقبالاً حاراً في تلك الرحلة والتقى بالملك عبد الله، غير أن الأخير رفض مقابلته مرة أخرى، واصفاً المالكي بالكذاب الذي قطع عليه وعوداً لم يف بها، واقتنع بأنه عميل إيراني. لقد أخبرتني جميع مصادري بأن الملك عبد الله اعتقد بان

المالكي كذب، لم يكن بوسع أياً منهم البتة أن يخبرني – بما في ذلك الأمريكيون والسعوديون والعراقيون الذين تفاعلوا مع الملك السعودي وكبار مستشاريه- بما يعتقد عبد الله أن المالكي قد كذب بشأنه. إذ كان ادعاء عبد الله غامضاً للغاية، ولم أجد قط دليلاً يثبت ذلك. ما وجدته هو أن الكثير من العراقيين المتضررين تمكنوا من الوصول إلى القيادة السعودية، ويبدو أن بعضهم على الأقل قد نقل معلومات مضللة إلى السعوديين، زاعمين أن المالكي كان ينفذ أوامر إيرانية. وربما كان هذا التضليل مصدر ادعاء عبد الله. والحقيقة هي كما أخبرني أحد المطلعين في العائلة المالكة السعودية، أن عبد الله «لم يستطع أن يفهم» ماكان يحدث في العراق في تلك السنوات. فقد كانت القيادة السعودية، لعقود من الزمان، مقتنعة بأن لإيـران مخططات توسعية في العالم العربي وعدت ان المجتمعات الشيعية العربية بمثابة بيادق محتملة لإيران- وهي الصورة النمطية عن الشيعة في الأوساط السنّية. وبالنظر إلى هذه القناعات، خلُص السعوديون عملياً بمجرد سقوط نظام صدام حسين إلى أن الولايات المتحدة قد سلمت العراق لإيران على طبق من فضة. كان الملك عبد الله مستاءً للغاية من جهود الولايات المتحدة في العراق- وهي الجهود التي سمحت بطبيعة الحال للأغلبية الشيعية بالصعود إلى السلطة قبل مدة طويلة من تولي المالكي رئاسة الوزراء. والمالكي ببساطة عمل بوصفه كبش فداء مناسب لغضب عبد الله.

أعمت هذه القناعات عبد الله عن الخطوات التي كان المالكي يتخذها في حكومته الأولى لاتباع مسار مستقل عن إيران. إذ شن المالكي عملية صولة الفرسان، في العام 2008، التي استهدفت العملاء المدعومين من إيران وأكسبته استحساناً كبيراً من المسؤولين العراقيين السنّة والمسؤولين الأمريكيين ورفض في العام 2009 الانضمام إلى تحالف انتخابي تدعمه إيران لتشكيل قائمة الوطنية للانتخابات البرلمانية لعام 2010. وعلى سبيل التوضيح لم يكن المالكي معادياً لإيران. إذ ان إيران تتمتع بالضرورة نفوذ كبير في أي عراق شيعي، **وكان المالكي يرغب في إقامة علاقة إيجابية مع طهران. ولم يتحدث المالكي في ولايته الأولى صراحة ضد إيـران. لكنه كان أيضاً على استعداد لمقاومة الضغط الإيراني، كما فعل في انتخابات عام 2010، لضمان عدم خضوع بلاده لطهران.**

وفي غضون ذلك حاول المالكي فتح الباب للسعودية وإن كان ذلك بأمل ضئيل بالنجاح. ففي الوقت الذي رفض فيه السعوديون المشاركة، بدا العديد من جيران العراق العرب الآخرين على استعداد للقيام بذلك.

وبحلول عام 2008، كان كبار المسؤولين من مصر والأردن والإمارات العربية المتحدة وسوريا ولبنان يسافرون إلى بغداد. لكن مع تحفظ السعوديين الشديد، لم تبد دول عربية أخرى رغبةً في الذهاب. كما لم تستطع الولايات المتحدة تغيير حسابات السعوديين- إذ حاولت كل من إدارتي بوش وأوباما وفشلتا في دفع عبد الله إلى التعامل مع العراق. كانت المشكلة تكمن في أن رفض عبد لله للمالكي انتهى به الأمر الى نبوءة تحقق ذاتها. إذ **رفض عبد الله التعامل معه أو أن يكون له أي علاقة بحكومته لأنه يعتقد أن المالكي كان عميل إيراني غير جدير بالثقة- بيد ان رفض عبد الله قبوله هو الذي دفع المالكي في نهاية المطاف صوب إيران**.

وعد العديد من العراقيين ان عداء عبد الله الشديد للنظام العراقي الجديد، الذي تجسد برفضه للمالكي، انما ينم عن نية سعودية لنقض الهيمنة الشيعية. وبدأ الشيعة العراقيون، الخائفين من فقدان قوتهم السياسية حديثة العهد، يشعرون بالتهديد العميق من جانب السعوديين. وأُفيد بأن أن المملكة العربية السعودية شرعت في تمويل خصوم المالكي السياسيين في وقت مبكر من عام 2007. وعلى وجه الخصوص دعم عبد الله إياد علاوي، وهو شيعي علماني وبعثي سابق وكان رئيساً لوزراء العراق في عامي 2004 و 2005. فبالنسبة للعديد من العراقيين الشيعة كان علاوي يمثل عودة إلى النظام القديم في العراق. دفع دعم عبد الله لعلاوي في انتخابات عام 2010 المالكي، في عكس سلوكه السابق، إلى طلب المساعدة الإيرانية في أعقاب تلك الانتخابات للاحتفاظ برئاسة الوزراء. **ثم عززت الحرب الأهلية السورية التحالف بين المالكي وإيران. كان المالكي مقتنعاً بأن السعوديون كانوا لايسعون للإطاحة بنظام بشار الأسد في دمشق، بل وبحكومته أيضاً في بغداد. لذا يسرت حكومته المساعدة الإيرانية للأسد لأنهم اعتقدوا أنه إذا سقط الأسد، فأنه سيكون التالي.**

يبدو أن قلق المالكي له مايبرره. ومهما يكن من أمر ماكان يفعله السعوديون في الواقع في العراق في تلك السنوات، فقد أسر لي أحد المطلعين في العائلة المالكة السعودية **أن «عبد الله كان على استعداد لفعل كل مايلزم للتخلص من المالكي».**

وكثيراً ماكان المعلقون المتخصصون في شؤون الشرق الأوسط يشيرون إلى أن إيران ترى نفسها مسؤولة عن أربع عواصم عربية – بغداد، وبيروت، ودمشق، وصنعاء. على الأقل في حالة بغداد، فلا يجانب الصواب الاستنتاج الذي مؤداه بان العراق بقيادة الشيعة سيقع في مدار إيران.

IRAQ COPY

**لسنوات حاول المالكي تحقيق الاستقلال عن إيران. لقد غير المسار ليس بسبب ميله الجمهورية الإسلامية الإيرانية، بل بسبب الغربة العميقة التي كان يشعر بها حيال المملكة العربية السعودية.**

تكرر هـذا النمط في اليمن ولبنان. إذ حولت الحرب التي بدأها السعوديون ضد الحوثيون في العام 2015 روابـط تلك الجماعة المحدودة بإيران إلى تحالف حقيقي. والواقع ان التحركات الأخيرة ضد لبنان، مثل فرض حظر على التصدير وطرد سفيرها، لاتفعل شيء يذكر لتعزيز قدرة الفصائل اللبنانية على الوقوف بوجه حزب الله، ولكنها تعمل على تعميق البؤس الاقتصادي الكبير الذي تعيشه البلاد بالفعل. وفي كل هذه الحالات، كان نهج المملكة العربية السعودية مدمراً. فقد دفع السعوديون هذه البلدان بعيداً حيث سحبها الإيرانيون في الوقت نفسه. **ولا يكاد السعوديون يتركون او يفوتون فرصة أبداً لوصف الإيرانيين بأنهم ذوي نهج توسعي، لكنهم كانوا مسؤولين عن تغذية جزء كبير من التوسع الإيراني**. وكانت هذه هي نبوأتهم في العمل.

# لماذا فشل مقتدى الصدر باصلاح العراق

وعدت الانتخابات الاخيرة العراقيين بالتغيير لكنها ادت الى ترسيخ سلطة النخب الحاكمة

الكاتب:

**ريناد منصور**

زميل باحث في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تشاتام هاوس.

**بيندكت روبن دي كروز**

زميل زائر في مركز الشرق الأوسط بكلية لندن للاقتصاد

المصدر:

**مجلة فورين بوليسي الامريكية**

التاريخ:

**١٠ آذار ٢٠٢٢**

ترجمة:

**مركز غدا لإدارة الصراع - فيصل الياسري**

ان محاولة الصدر فرض رؤيته الخاصة بالاصلاح السياسي, تحت ذريعة التغيير الجذري لطبيعة النظام السياسي, بائت بالفشل. وقد اثبت مسار الاحداث منذ اعلان نتائج الانتخابات وحتى هذه اللحظة ان القوة الانتخابية ما هي الا عنصر واحد من عناصر معادلة تشكيل الحكومة في العراق. و يبدو ان نظام التوافق السائد في العراق وعلى الرغم من ضعفه الظاهري اثبت مرونته وصموده امام التغيير مرة اخرى.



توقع الكثير من المتابعين ان تكون الانتخابات العراقية التي اجريت في شهر اكتوبر من العام الماضي نقطة تحول في مسار صراع البلاد الطويل في سبيل الاستقرار منذ العام 2003. عوضا عن ذلك, فقد اخذت عملية تشكيل الحكومة المتعثرة مناحي تم استخدام العنف فيها ضد الخصوم, بما في ذلك عمليات اغتيال متبادلة في جنوب العراق, وتفجيرات للمكاتب السياسية والمصالح التجارية المرتبطة بها, بل وصل الامر حتى الى محاولة اغتيال رئيس الوزراء. كما شهد صراع تشكيل الحكومة توظيف القضاء كسلاح لاستهداف الخصوم عن طريق الدعاوى القضائية وسحب الثقة عن المرشحين. وتدخلت القوى الخارجية, بما في ذلك ايران, بشكل مباشر للحيلولة دون حدوث تغير على هيكلة الحكومة.

**وهـذا كله يدل على ان التغيير في العراق هو امر لا يلوح في الافق, وان البلد لايزال عالقاً في حلقات العنف المعتادة ولا يوجد سبيل واضح للخروج من هذا المأزق.** وقد وجد بعض الخبراء هذه الحقيقة مخيبة للامال كون نتائج الانتخابات تركت انطباعاً اوليا بوجود امكانية للتغيير. فقد هزم رجل الدين الشعبوي مقتدى الصدر منافسيه بفارق شاسع, بعد حصوله على 73 مقعدا برلمانياً. اما منافسوا الصدر في الانتخابات السابقة, تحالف الفتح المدعوم من ايران, فقد خسروا 31

IRAQ COPY

مقعداً ويمتلكون الان 17 مقعد فقط. اما المنافس الاخر للصدر, ائتلاف دولة القانون التابع لرئيس الوزراء الاسبق نوري المالكي, فقد حصلت على 35 مقعد فقط. وعليه فقد ساد التوقع بان يلعب الصدر دور حصل في تشكيل الحكومة الحالية.

وبعد استشعارهم وجود فرصة لاحداث تغيير جوهري, دعا الصدريون الى وضع نهاية الى نظام الحكومة التوافقية, والتي تتقاسم فيها الاحزاب السياسية الدولة ما يفضي الى الفساد والانسداد. بدلا عن نظام المحاصصة, اصر الصدر على حكومة الاغلبية. وان المفتاح نحو تحقيق حكومة الاغلبية يبدأ باستبعاد خصم الصدر القديم وحليف ايران, نوري المالكي. وبقدر تعلق الامر بالتحول في السياسة الامريكية, فان الولايات المتحدة تدعم الصدر الان في مسعاه, حيث ترى في صعوده فرصة لتحجيم النفوذ الايراني وتغيير مسار السياسة في العراق.

ولاجل اعادة تشكيل الحياة السياسية في العراق, فان سعي الصدر نحو الاغلبية يعني الحاجة الى التحالف ـالتحالف الثلاثي ـ مع الحزب الديمقراطي الكردستاني, والذي اصبح اقوى حزب سياسي كردي, وكتلة السيادة, والتي تمثل الاحزاب السنية التي توحدت مؤخراً. وقد اجتاز هذا التحالف اختباره الاول في التاسع من شهر يناير الماضي عندما فاز مرشحه لرئاسة البرلمان, محمد الحلبوسي, باغلبية واضحة وصلت الى 200 صوت.

لكن الاطار التنسيقي المعارض الذي يتراسه المالكي وكتلة الفتح والمدعوم من ايران لا يزال يراهن على استخدام العنف. فقد عبأ الفتح اعضاءه والمقاتلين في صفوفه الذين قاموا باغلاق مداخل رئيسية في المنطقة التي تحتوي على مكاتب الحكومة والمؤسسات القضائية. وفي وقت لاحق ادرك الصدريون ان فصيلهم المسلح, سرايا السلام, لا يمتلك الامكانيات الكافية من حيث القوة العددية والتسليح لخوض صراع عسكري اوسع. ومع غياب ارادة وقدرة القوات الحكومية على التدخل بصورة رسمية, نجح الاطار التنسيقي في استعراض قوته وفرض ارادته.

كما تصاعد العنف المباشر بين الصدريين والفصائل المتحالفة مع ايران, تحديداً عصائب اهل الحق, في الاشهر التي كانت تجري فيها مفاوضات تشكيل الحكومة. ففي مدينة ميسان, المحافظة العراقية المحاذية لايران, استهدف الطرفان احدهما الاخر, وهو ما قاد الى سلسلة من الاغتيالات الانتقامية لقيادات رسمية محلية من التيار الصدري ومن العصائب. وفي السابع من شهر نوفمبر لسنة 2021 شنت فصائل مسلحة هجوما على مقر اقامة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي, والذي ينظر اليه

IRAQ COPY

على انه حليف مقرب للصدر. وكانت هذه المرة الاولى التي يتعرض لها رئيس وزراء لعملية اغتيال اثناء فترة استيزاره منذ العام 2003. وفي اليوم اللاحق, قرر الكاظمي التشاور مع قوات الحشد الشعبي, المظلة التي تعمل تحتها شبكة من الفصائل المسلحة المرتبطة بتيار الفتح, ومع حلفائه من اجل تهدئة الوضع.

كما استهدفت الجهات الخاسرة الاطراف الرئيسة في تحالف الصدر الثلاثي. فقد شنت جماعات هجمات على مقر الحزب الديمقراطي الكردستاني في بغداد وكركوك, وكذلك تم استهداف مصارف ومصالح تجارية ترتبط بهذا الحزب. بالاضافة الى ذلك, تمت مهاجمة المكاتب الرئيسية للاحزاب السنية في بغداد والانبار, وتعداه الامر الى اطلاق صواريخ على احد دور اقامة الحلبوسي الخاصة في مدينة الانبار. هذا العنف تم استخدامه بنجاح لزرع الخوف بين اي جهة فكرت بالتعاون مع الصدر.

ولجا المعارضين للتحالف الثلاثي الى استخدام الدعاوى القضائية والاجراءات القانونية, بالتعاون مع حلفائهم داخل الجهاز القضائي, لتأخير واعاقة حكومة الاغلبية. ففي اليوم التالي للانتخابات, وبعد الصدمة بالنتائج, اعلن هادي العامري زعيم تحالف الفتح بانه سيقوم برفع دعوى للطعن بنتائج الانتخابات بزعم وجود تزوير في اصوات الناخبين. وهو ما تحول الى عملية طويلة هدفت الى التشكيك بمصداقية نتائج الانتخابات.

وبينما ادى الجدل الدائر حول الانتخابات الى تأجيل التصديق على نتائجها, فقد لعب رفع دعاوى قضائية اكثر تعقيداً دوراً فعالا في الاضرار بتحالف الصدر نفسه. فعند تقديم التحالف الثلاثي لهوشيار زيباري كمرشح حكومة الاغلبية, عمل الاطار التنسيقي على اثارة ملفات ودعاوى قضائية متعلقة بالفساد ضد زيباري بالشكل الذي شكك بأهلية ترشيحه لمنصب رئيس الجمهورية. وبالرغم من موافقة البرلمان على تقديم اسم زيباري كمرشح فقد تم استبعاده من قبل القضاء وهو ما شكل ضربة قوية لمساعي الصدر لتشكيل حكومة الاغلبية.

وبالعمل مع الرئيس العراقي برهم صالح, دعم الاطار التنسيقي حكماً قضائياً نص على ضرورة توافر ثلثي نصاب البرلمان عند التصويت على رئيس الجمهورية. الامر الذي يعني الحاجة الى عقد صفقة مسبقة لاجل تمرير اي مرشح, وبالتالي ضمان استمرار النظام التوافقي.

في الخامس عشر من شهر فبراير, اصدرت المحكمة الاتحادية قرارا قضت بموجبه عدم دستورية قانون النفط والغاز المشرع من قبل حكومة اقليم كردستان, والذي يعني ان للحكومة المركزية الحق في الغاء العقود

النفطية التي تبرمها حكومة الاقليم وكذلك الحق بالمطالبة بالعوائد النفطية التي استحصلتها حكومة كردستان في الماضي. وعلى الرغم ان الخلاف حول هذا الموضوع يعود الى سنوات عديدة مضت, رأى الكثير بان التوقيت في اصدار الحكم هو انتقام مباشر موجه نحو الحزب الديمقراطي الكردستاني بسبب دعمه الى مشروع حكومة الاغلبية.

وقامت المحكمة الاتحادية ايضا بالحكم بعدم دستورية لجنة مكافحة الفساد المرتبطة برئيس الوزراء العراقي. الامر الذي انهى فعلياً عمل اقوى وحدة لمكافحة الفساد, والتي وضفها الصدريون لملاحقة منافسيه المرتبطين بالمالكي والفتح.

لقد كانت ايران وما زالت لاعباً مهما في عملية تشكيل الحكومات العراقية المتعاقبة. ففي سنة 2010 على سبيل المثال, جلبت ايران كلا من الصدر والمالكي المتخاصمين من اجل تشكيل حكومة توافقية وذلك بعد فترة قصيرة من انتهاء الحرب الاهلية في البلاد. في هذا العام, افتقدت ايران لاهم وسطائها, قاسم سليماني. في السابق, كان دور سليمان جوهرياً لضمان حصول التوافق. وقد حل محل سليماني, اسماعيل قاني, **والذي فضل اتباع اسلوب مختلف. حيث اراد قاني ابقاء نفسه خارج الخلافات الداخلية, وكان على استعداد لاحترام ارادة الاحزاب السياسية العراقية. هذا التحول في النهج وضع قاني بالضد من حلفاء ايران الذين كانوا قلقين بشكل كبير من سعي الصدر نحو الاغلبية السياسية** .

وبعد مرور اشهر طويلة من دون الاسفار عن اي نتائج, تداعت خطة قاني. فقد تم تحيده واصبح دوره يقتصر على ايصال رسائل المرشد الايراني, الذي قرر هذه المرة التدخل بشكل مباشر. فاصبحت سياسة طهران قائمة على استهداف جميع اعضاء التحالف الثلاثي. وارسل خامنئي قاني محملا برسائل الى الحزب الديمقراطي الكردستاني والسنة, لتهديدهم وثنيهم عن الانخراط في مشروع الصدر. وكشف قادة من الاحزاب السنية والحزب الديمقراطي الكردستاني بان ايران قررت اخذ زمام الامور بايديها هذه المرة وهو ما اثار قلقهم.

واحد المخاوف الاخرى التي تؤرق حلفاء الصدر انفسهم هو قلة ثقتهم بالصدر. فكل من الحلبوسي والحزب الديمقراطي الكردستاني يعتقد بان الصدرقام بمخاطرة كبيرة عندما ابعد خصوم سياسيين اقوياء وابعد حلفائهم الايرانيين. كما يخشى هؤلاء من كون الصدر حليفاً لا يمكن الاعتماد عليه, مستشهدين بتخليه عن مرشحه لرئاسة الجمهورية, هوشيار زيباري, بعد اتهامه بمزاعهم تتعلق بالفساد.

IRAQ COPY

وفي الوقت ذاته, فان بعض القيادات المتقدمة في التيار الصدري لاتشعر بالارتياح حيال التحالف مع الحزب الوطني الكردستاني على اسس وطنية, وقد زاد من حدة هذا التوتر الحكم الخاص بالغاء قانون النفط والغاز. وكان احد القيادات الصدرية قد عبر مؤخراً عن شكوكه فيما اذا كان الحزب الديمقراطي الكردستاني والسنة استوعبوا تماما وتقبلوا رؤية الصدر السياسية.

**ان الصدر ايضا خسر الكثير من قوته الايديو**لوجية. ففي مامضى كان الصدر قد نجح في اقناع العديد من العراقيين بانه كان عاملاً وقوة للتغير. في سنة 2016, احتل الصدر المنطقة الخضراء احتجاجا على الفساد, على الرغم من ارتباط المئات من حلفائها المقربين بهذا الفساد. وفي السنوات القليلة الماضية, وتحديدا عندما اصبح تياره في مقدمة القوى المساهمة في قمع حركة الاحتجاج التي انطلقت في تشرين سنة 2019, فقد الصدر سلطته الايديولوجية لاقناع العراقيين بانه مصلح. ففي العام الماضي, كانت حرائق المستشفيات التي تسببت بمقتل المئات من الناس مرتبطة بفساد وزارة الصحة العراقية, والمعروف بانها وزارة واقعة تحت هيمنة الصدريين. **وربما كان الصدر قد فاز بالانتخاب, الا انه حصل على اصوات اقل من الاصوات التي حصل عليها في الانتخابات السابقة, كما ان الصدر لا يحظى بشعبية بين الناخبين الشباب.**

**ان محاولة الصدر لفرض رؤيته الخاصة بالاصلاح السياسي, تحت ذريعة التغيير الجذري لطبيعة النظام السياسي, بائت بالفشل. وان القوة الانتخابية ما هي الا عنصر واحد من عناصر معادلة تشكيل الحكومة في العراق. وعليه يبدو ان نظام التوافق السائد في العراق وعلى الرغم من ضعفه الظاهري اثبت مرونته وصموده امام التغيير مرة اخرى.**

## مركز غداً لادارة الصراع

- مؤسسة صنع قرار غير ربحية وغير حكومية .

- تعنى بتطوير عملية صناعة القرار في العراق من خلال تطوير الافراد والاساليب والادوات

- تهدف الى رصد كل ما يتعلق بالشأن العراقي في مراكز التفكير العالمية ومراكز صناعة القرار وتقديم البدائل بشأنها.

- تتعامل مع القضايا من باب مصلحة العراق القومية العليا وتقترح تنسيقاً للمصالح مع البلدان الاخرى بما لا يضر بمصلحة العراق.

- تسعى من خلال دبلوماسية موازية الى خلق بيئة تعاون اقليمية لادارة الصراع.

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks